

فضائح المالية العليا في فرنسا

للامتاذ محمد عبد الله عنان

(تمت)

حدثت في فرنسا ، مذ كتنا مقالنا الاول ، تطورات سريعة خطيرة لم تكن في حساب أحد ؛ فان وزارة مسيو دالاديه التي عتبت وزارة مسيو شوتان أو وزارة « الفضيحة » لم تستطع أن تواجه غضب الرأي العام أو أن تهدى روعه ؛ ووقعت في باريس وفي الأقاليم مظاهرات ومصادمات دموية خطيرة قتل فيها مئات وجرح ألوف ؛ وشنت حامية باريس بالجند المدجج تحوطا للطوارئ ، ولاح مدى لحظة أن فرنسا ستغدو فريسة الحرب الاهلية ، أو يتحطم فيها النظام الجمهورى لتقوم مكانه دكتاتورية مطلقة . ولكن وزارة دالاديه استقالت في الحال ؛ واستدعى مسيو دومرج رئيس الجمهورية الاسبق ليؤلف وزارة ثقة قومية ، وقد وفق مسيو دومرج الى تأليف وزارته من شخصيات قوية بعيدة عن رب الفضائح الأخيرة ، وهذا الرأي العام نوعا ، ووقعت المظاهرات مؤقتا . ولكن فرنسا ما تزال معترقة جزعة ، ومن المستحيل أن يتنبأ انسان بما قد يقع بعد هذا الهدوء المؤقت من الحوادث أو التطورات

كانت فضيحة ستافسكى المالية التي فصلنا حوادثها وظروفها روح هذه التطورات الخطيرة وبعثها الاول . ويندر أن نجد في صحف التاريخ الحديث جريمة أو جرائم مالية كالتى ارتكبتها

كله ليقف في وجه مصر ليكبح جماح المصريين يوم أن أفاقوا من سباتهم وتفتحت أعينهم من جديد على النور

هذا هو الشعب المصرى الذى لا يمكن إلا أن يكون عظيما لأن العظمة في دمه ولحمه . في ماضيه وحاضره . في أرضه وسمائه

وحق مصر : لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا
حسن جلال

ستافسكى ، تحدث في سير الحياة العامة لامة عظيمة كفرنا مثل هذه الآثار الفادحة ، تهدد سلامة نظام عريق بأسره كالنظام الجمهورى ، وتدفع شعبا عظيما الى نوع من الثورة أو الحرب الاهلية . ولكن فضائح ستافسكى كانت في الواقع وصمة للنظام بأسره ، وكانت دليلا ساطعا على أن عوامل الفساد والانحلال قد سرت الى جميع نواحي الحكم والادارة . والحياة العامة الفرنسية كلها ، وقد شهد الشعب الفرنسى في روعة وسخط كيف يكشف التحقيق تباعا عن أن من بين وزرائه ، وحكامه وقضاة ونوابه رجلا يلحق الريب بذهمهم ونزاهتهم ، وكيف أن المجرمين الذين يدبرون اغتيال أموال الشعب يستطيعون بالرشوة أن يشتروا أولئك الذين اختارهم الشعب للسهر على أمواله ومصالحه ، وأن يستظلوا بحماية أولئك الذين عهد اليهم بقمع الجريمة ، وأن يجعلوا من القانون والقضاء اداة مشلولة . وقد رأينا بما تقدم كيف أن ستافسكى ، وهو متهم بعدة جرائم نصب وتزوير ، استطاع مدى ثمانية أعوام أن يتفادى نظر القضاء لقضيته ، وأن يفوز بتأجيلها تباعا عشرات المرات ، وأنه لبث أعواما يرح في جرائمه واختلاساته مع أنه معروف لدى دوائر البوليس ، ولم تكن جرائمه سرا من الاسرار ، فأى دليل أسطع على فساد القضاء وتدهور القانون والأمن والنظام ؟

وقد حاولت وزارة مسيو شوتان التي ظهرت في ظلها هذه الفضائح ان تقمع الفساد بسرعة ، فابعد منها الوزيران اللذان اتجهت اليهما الشبه ، وهما مسيو دالاميه وزير المستعمرات ووزير العمل السابق ، ومسيو رينالدى وزير الخزانة ، وقدمت الى البرلمان مشاريع قوانين بمعاقبة الرشوة والموظفين المرتشين بأشد العقوبات ، وقبض على مدير البوليس القضائى وبعض زملائه ليحقق معهم ، وقبض على النائبين جارا وبونور الذين ثبت انهما تلقيا مبالغ طائلة من الاقاى ستافسكى وعاوناه في مشاريعه لدى الرجال المسؤولين ، وأحيل عدة قضاة من رؤساء الدوائر وأعضاء النيابة الى المحاكمة التأديبية لانهم تهاونوا في نظر قضية ستافسكى فتركت معلقة عدة أعوام دون أسباب معقولة ، ولكن هذه الاجراءات كلها لم تقنع الشعب ولم ترضه . وبدأ للشعب يحق أن الجريمة أوسع مدى مما ظهر ، وأن الداء أشنع وأبعد أثرا مما صور ، وكان من اصراره وسخطه واضطراره ان استقالت الوزارة الملوثة ،

شيئا عن مصيره ومكان اختفائه ولم تهتم قط بأن تعرف شيئا عن أعماله المالية .

على أن إدارة البوليس كانت على ثقة من أن ستافسكى لم يغادر فرنسا وأنه لازال مختفيا بها بمعاونة بعض أصدقائه . وقد اسفرت تحرياتها المتواصلة في النهاية عن تأكيد هذه الحقيقة ، واستطاع بعض رجال البوليس السرى بعد أسبوعين من البحث والتفتيش أن يعثروا بآثار بعض أصدقاء ستافسكى في مدينة « شومونى » ، إحدى مدن الجنوب الجبلية ، واجتمعت لديهم القرائن والأدلة على أن الهارب قد التجأ الى هذه الناحية القاصية . وكان ستافسكى قد فر الى هذا المكان بمعاونة اثنين من موظفيه السابقين الذين كان يندلق عليهم عطفه وعطاه ، واستاجر له أحدهما في « شومونى » ، منزلا صغيرا منزلا باسم مستعار ، ولجأ اليه ستافسكى مع صديقه باسم مستعار أيضا ، ولزم غرفته ولم يغادرها ، فحاصر رجال الشرطة هذا المنزل بعد أن وقفوا من أنه هو المقصود ، وأن ستافسكى موجود فيه بلا ريب . ثم صعد بعضهم الى الطابق الأعلى ، وطلبوا الى ستافسكى أن يسلم نفسه ، وكان معتصبا بغرفته ، فلم يجهم أحد ، فاستمروا في الهوى الخارجى حينما يطلبون التسليم دون جدوى . وأخبر أدوت من الفرقة المحصورة طلقة نار ، وهوى جسم على الارض ، فكسر رجال البوليس باب الغرفة في الحال ، فالفوا ستافسكى بعينه ملقى على الارض مضرجا بدمه في النزاع الاخير وقد اخترقت الرصاصة رأسه . وكان ذلك في الثامن من شهر يناير الماضى .

هذا هو البيان الذى قدمته إدارة البوليس عن مصرع ستافسكى بطل القضية الكبرى ، زرددته معظم الصحف الفرنسية . ولكن ثارت حول هذا البيان ريب وشكوك خطيرة ، وأنكرت بعض الدوائر صحة ، وأكدت أن ستافسكى لم ينتحر ، ولكن البوليس قتله قتلًا لكي يحترق بذلك لسانه الى الابد فلا يقضى الى المحققين بشئ من الاسرار التى يعرفها ، ولا يقضى بالانحصار باسماء شركائه ومنهم كثير من الرجال المسئولين ، وبذلك يسدل الستار على أهم جوانب القضية . وقد رددت هذه التهمة بقوة ، وقذف بها فى مجلس النواب في وجه الوزارة ، واهتم لها الرأى العام . ويدلل أصحاب هذا الاتهام على صحة بقرائن شتى ، منها أن ستافسكى لو كان ينوى الاتجار لانتحى منذ البداية ، ولم يتكبد مشاق الفرار والاختفاء

واستغلت من بعدها وزارة الداخلية ، لأنها تستند الى نفس الاحزاب التى ينتمى اليها الرأى « الملوثون » ؛ وجاشت باريس وفرنسا كلها بموجة ثورية ، كادت تكتسح في طريقها كل شئ . لولا أن تذرر الرجال المسئولون ببقية من الشجاعة والحزم ، وتقدم الرئيس الشيخ دومرج ليطلع بأعباء الحكم في هذا المأزق العسير ؛ فألف وزارة ثقة قومية ارتضتها البلاد واستطاعت أن تثبت نوعاً من الطمأنينة .

والآن نلحظ الى ستافسكى بطل هذه الفضائح المروعة التى كادت تثبت الى فرنسا حرام الحرب الاهلية

لقد شرحنا فيما تقدم طرفا من الحياة المالية العجيبة التى خاض غمارها هذا الافاق البارع ، وكيف انه ارتفع من العدم الى صف أعظم رجال المال ، وانشأ شركات وبنوكا عديدة ، وانهى بإنشأ بنك التسليف البلدى في بايون ، واتخذ مع شركائه اداة لاصدار سندات مزورة بمئات الملايين كان يستولى على قيمتها وييدها على بذخه ولطوه ، وشرحنا طرفا من الوسائل والاجراءات التى كان يتبعها لاختلاس هذه المبالغ الطائلة ، وكيف اكتشف أمره أخيرا وقبض على شريكه ومساعدته الاول تسيه مدير بنك بايون ، فبادر بالاعتراف وقص على المحققين كيف كان هذا الاختلاس الهائل يدبر وينفذ مدى هذه الاعوام ، والتى كل مسئولية فيه على ستافسكى وزعم أنه ضحية نفوذه وإكراهه المعنوى .

وكان اكتشاف الحادث في يوم ٢٢ ديسمبر ، ففي نفس اليوم غادر ستافسكى مسكنه الفخم بحى الشانزليزيه بباريس وودع زوجته وولديه ، وقال انه مسافر الى فينالا اعمال هامة . ثم اختفى في نفس الوقت الذى صدر فيه أمر قاضى التحقيق بالقبض عليه ، وابلغ هذا الامر الى جميع مراكز البوليس في فرنسا ، وإلى جميع سلطات الحدود ، وطير الامر بواسطة الراديو واللاسلكى الى جميع البواخر الراسية في الثغور الفرنسية والمسافرة في عرض البحر ، فلم يكن ثمة وسيلة لأن يغادر ستافسكى فرنسا أو يجتاز الحدود الى أى بلد أجنبى ، وأطلقت في أثره مئات من رجال البوليس السرى في جميع المواطن التى يظن أنه قصد اليها ، ولكن ستافسكى ظل مختفيا عن البيان ، ولم يظفر انسان بأثره ، وأصرت زوجة على أنها لا تعرف

وأن رجال البوليس حينما داهموا في محبته انتظروا نحو ساعة قبل أن يحاولوا القاء القبض عليه : وأن رئيسهم اتصل أثناء ذلك تليفونيا بإدارة البوليس في باريس مع أنه كان يحمل أمراً سريعاً بالقبض على ستافسكى ، ثم يقولون أيضاً إن ستافسكى ترك بعد مصرعه طريقاً ينزف الدم منه نحو ساعة ونصف ساعة قبل أن يسمعه الطبيب وسمع للصوريين أن يصوروه وهو في هذه الحالة الخطرة ، وأن المقصود بذلك كله أن يهلك ستافسكى قبل أن يستطيع الإفشاء بشئ . وهذه أقوال لها قوتها بلا ريب . ونحن من جانبنا نرجح . فنقل ستافسكى لا اتحاره ، خصوصاً وأنه ثبت من التحقيق أن البوليس كان يقتر على ستافسكى ، وأن بعض أكابر إدارة الشرطة الباريسية وفي مقدمتهم مسيو جيشار مدير البوليس القضائي كانوا يتلقون منه الاعانات الطائلة ، هذا إلى أن الاختام القضائية لم توضع على مسكن ستافسكى الباريسى ، وعلى مكانه إلا بعد عدة أيام من فراره ، ولما قُتلت لم توجد بها أوراق تفيد التحقيق في شئ .

هكذا كانت خاتمة سرج ستافسكى أعظم أفاق ومختلر في العصر الحديث : يدان هذه الخاتمة لم تتجمع شيئاً في تهدئة اضطراب الرأي العام ، ولم تفعل سوى أن أثارت على وقائع القضية وظروفها ظلالاً جديدة . هل قبض على جميع المجرمين المسئولين عن تبديد أموال الشعب بهذه الجرأة المثيرة ؟ أم بنى الأكابر المرتشون المستترون كالعادة في الظلام ؟ هذا ما يتساءل الشعب الفرنسى في اليوم . والظاهر أن الشعب الفرنسى لم يتبع بأن ما اتخذ من اجراءات القبض والتحقيق يكنى لقمع ذلك الفساد الذى يقضم النظم والحياة العامة كلها . فقد سقطت وزارة دالاديه أمام غضب الشعب وسخطه ، ولكن وزارة دومرج التى قامت مكانها ما تزال تصطدم بهذا السخط ، وما تزال العاصمة الفرنسية تضطرم بمختلف المظاهرات : وما يزال الجو فياخا بمختلف الاحتمالات ، والرأى العام لا يقف عند المطالبة بمعاقبة المجرمين المتتالين لأموال الشعب أبداً كانت مراكزهم وصفاتهم ، ولكنه يطالب أيضاً بتطهير الحياة العامة من تلك الادران المشينة ووضع الضمانات الكفيلة بطمأنينة الشعب على أمواله وثقته بأن وزراءه ونوابه وموظفيه ليسوا شركاء للصروس والمختلسين ، بعد أن دل التمتين في كل نصيحة من هذه الفضائح المالية الكبرى أن هنالك

وزراء ونواب وموظفين يشتركون مع الصروس والمختلسين ، ويمرحون معهم في تبديد أموال الأراامل وصغار المودعين والمستثمرين ، ويعاونونهم في اجتناب سطوة القانون والعدالة . والواقع أن هذه الفضائح المالية الشاملة لم تبق في فرنسا حوادث فردية ، بل غدت ظاهرة قوية في سير الحياة العامة . وإذا تتبعنا تاريخ الجمهورية الثالثة وجدناه فإضا بذلك الكوارث المالية الفادحة التى يديرها أفراد اذكياء بمعاونة الرجال المسئولين ، وتسفر دائماً عن اختلاس مئات الملايين ونكبة مئات الألوف . وقد كانت هذه الحوادث في بدء الجمهورية انزلة تعتبر من مخلفات الامبراطورية ، لأنها ظهرت وتفاقت في أواخر عهدها ، وإن توطد النظام الجمهورى سوف يقضى عليها ويطهر الحياة العامة من ادراستها . ولكنها استمرت تتعاقب قوة مروعة في ظل الجمهورية : ودلت كثرتها وتفاقمها في الاعوام الاخيرة ، حسباً بينا ، على أن النظام الجمهورى او بعبارة أخرى على أن الديموقراطية تحتضنها وتسيغها . ويخشى اليوم أولئك الذين يقدسون النظم الديمقراطية ، أن هذا الفساد الدفين الذى لم توفق الحكومة الديمقراطية الى قمعه ، قد يصرف الشعب عن عبادة الجمهورية والديمقراطية ، ويجعله أكثر قبولاً لقيام النظم الفاشية والظلم المطلق . والديمقراطية تعاني اليوم أزمة سديدة : يدان سحقت في إيطاليا وألمانيا : وهى تهتز اليوم في فرنسا ويخشى أن تنهار دعائمها اذا لم تداركها الايدى القوية الماهرة . يد أنا نستطيع أن نقول ان تطور الحوادث الأخيرة في فرنسا كان أيضاً ظرفاً حقيقياً للديمقراطية فقد استطاع الشعب بقوة رأيه وارادته أن يسقط في اسابيع قليلة وزارتين لم يبق بها ولم يرتض حكماً : وإن يقدم الدليل القوى على انه مازال في ظل الديمقراطية سيد نظم ومصابيرهم ؟

محمد عبد الله عنان

رجاء

الشيخ عبد الرحمن احمد مدير مكتبة الهداية بالخرطوم ووكيل مجلة الرسالة بالسودان يرجو من كل من حضرات الدكاترة والاساتذة طه حسين ومحمد حسين هيكل بك وأحمد حسن الزيات وأحمد أمين ومحمد عبد الله عنان وابراهيم عبد القادر المازنى وعباس محمود العقاد أن يرسل اليه ١٠ نسخ من الكتاب الذى يؤلفه بعد الآن بمجرد ظهوره في طرد محمول عليه بالقيمة .